المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 23-09-2007 العـــدد : 12778
الصفحـات : 59 المسلسل : 266

ملف صحفي

3900 مصنع باستثمارات تفوق 305 مليارات ريال تشكل قاعدة نهضتنا الصناعية

113 مليار ريال القيمة المضافة المتوقعة لقطاع الصناعة 2009م

المصـــــدر : الجزيرة

التـــاريخ : 23-09-2007 العـــدد : 12778

الصفحـات : 59 المسلسل : 266

الرياض - فهد محسن الشملاني

شهد القطاع الصناعي نمواً متسارعاً يفضل السياسات الاقتصادية التي تنتهجها حكومة خادم الحرمين الشريفين الرامية إلى توسيع قاعدة الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل وتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي على الاستثمار في تطوير قطاع صناعي متين أفضى إلى بروز صروح صناعية شامخة للصناعات التحويلية والصناعات الأساسية.

و عملت البرامج الاقتصادية الكبيرة التي انتهجتها المملكة في الآونة الأخير على دفع عجلة التنمية وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة السعودية وتقوية ارتباطاتها التكاملية محلياً وإقليمياً وعالمياً وتحفيز الصناعات المتقدمة ذات القيمة المضافة العالية والتوسع في توفير التجهيزات والخدمات اللازمة لتحقيق التنمية الصناعية في جميع مناطق المملكة.

وحقق القطاع الصناعي السعودي معدلات نمو عالية في العقدين الأخيرين مسجلا نموا نسبته أكثر من 300٪ وارتفعت نسبة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من (10,1٪)، كما قفز عدد المصانع الوطنية القائمة في حتى نهاية الربع الأول من عام 1428هـ (3910) مصانع في مختلف الأنشطة الإنتاجية، مجموع رؤوس الأموال المستثمرة فيها نحو (305721,30) مليون ريال ويعمل فيها (416176) عاملا.

كما شهد القطاع الصناعي بوجه عام والصناعات التحويلية بوجه خاص تطوراً مطرداً خلال الفترة الماضية، حيث نمت معدلات نمو قطاع الصناعات التحويلية في اتجاه تصاعدي وبلغ معدل النمو السنوي للقطاع 7٪ في المتوسط، والتي تعتبر من أعلى المعدلات بين القطاعات الاقتصادية الأخرى ويعتبر القطاع الذي يقع عليه عبء التنمية المستدامة، وذلك لزيادة حجم مشاركته في الاقتصاد الوطني، وقد بلغت القيمة المضافة لهذا القطاع في حوالي 85 مليار ريال، ومن المتوقع أن يصل إلى 102,9 مليار ريال خلال العام 2009م.

وعمل انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية إلى فتح أسواق جديدة لصادرات المملكة الصناعية وزيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية.

ويؤكد المراقبون الاقتصاديون إن صناعة البتروكيمائية سيكون لها الاستفادة لكونها تتمتع بميزة تنافسية أساسية تتمثل في توفر المواد الهيدروكربونية من النفط والغاز والتي تستخدم كمواد خام وكمصدر للطاقة لهذه الصناعات. كما أن الصناعات البتروكيمائية السعودية وصلت إلى مرحلة النضج وأصبحت لاعباً رئيسياً في عالم البتروكيمائيات، وكذلك لكونها تتمتع بمزايا نسبية من ناحية السعر والجودة تجعلها تتفوق على مثيلاتها في الكثير من الدول الصناعية. إضافة إلى تدفق المزيد من الاستثمارات الصناعية إلى السوق السعودية، والتي تشكل آلية لإعداد السوق السعودي لمواجهة الانفتاح من خلال نقل التقنية، وخلق فرص العمل، والإنتاج المحلي لسلع كانت تستورد. وفتح المجال أمام المزيد من الصادرات.

وعلى صعيد الصناعات التعدينية فقد حققت المملكة قفزات كبيرة في على مدى السنوات الماضية. ونشطت عمليات التعدين منذ عقد من الزمن بعد إنشاء شركة التعدين العربية السعودية (معادن) وهي ذراع وزارة البترول والثروة المعدنية لاستثمار المصادر التعدينية الكامنة في أراضي المملكة واستفادت المملكة العربية السعودية من الأعمال العديدة للتنقيب عن المعادن خلال فترة الخمسين سنة الماضية. وقد ركزت معظم أعمال التنقيب المبكرة على البترول مما أدى إلى معرفة جيدة عن الطبقات الجيولوجية في المنطقة الشرقية. كما استفادت من منطقة الدرع العربي أيضاً من خلال الأبحاث الجيولوجية المكثفة حيث قام عدد من البعثات الجيولوجية التي تمثل بعض الشركات وهيئات المساحة الجيولوجية العالمية وبالتعاون مع وكالة الوزارة للثروة المعدنية بإعداد خرائط لمعظم مناطق الدرع العربي وتحديد العديد من المناطق المعدنية.

وتحتوي أراضي المملكة على مكامن معدنية واسعة من الصخور في الدرع العربي مما يفسح المجال لإعداد خرائط جيولوجية دقيقة وتفسير البنية التركيبية للصخور ودراسة خواصها. مما أتاح إلى قيام أربعة مناجم تمتلكها شركة معادن تنتج حوالي 245 ألف أوقية من الذهب سنوياً وما يقارب من مليون أوقية بالإضافة إلى المعادن الأخرى.

وقال الدكتور عبدالله بن عيسى الدباغ رئيس شركة معادن في تصريح لـ(الجزيرة) أن معادن تمكنت من رفع احتياطياتها من الذهب إلى 8 ملايين أوقية من خلال برنامج استكشافي طموح خططت له الشركة مستخدمة التقنية المتقدمة في المسح والحفر الاستكشافي، وتخطط الشركة حاليا إلى رفع احتياطيات من الذهب إلى 10 ملايين أوقية بحلول عام 2010م.

وأشار الدكتور الدباغ إلى أن شركة معادن تمتلك حاليا 6 مناجم للمعادن النفيسة منها أربعة مناجم في مرحلة الإنتاج الفعلي وهي منجم مهد الذهب ومنجم الصخيبرات ومنجم بلغة ومنجم الحجار وتتأهب الشركة لبدء تشغيل منجم الأمار بداية العام القادم والذي يعد أول منجم للذهب بالمنطقة الوسطى كما تعمل الشركة وفق خطة لتشغيل منجم الدويحي عام 2008م. الذي يقع على بعد 125 كيلومترا جنوب شرق ظلم.

وقال إن الشركة تمضي قدما في تنفيذ مشاريع تعدينية عملاقة يصل مجموع استثماراتها إلى أكثر من 44 بليون ريال تهدف إلى إنتاج الألومنيوم والأسمدة الفوسفاتية والمنتجات التعدينية الأخرى خلال الثلاث سنوات القادمة ما يساهم في رفع الناتج المحلي ورفد المصادر الوطنية غير البترولية.

وتعمل معادن حالياً على زيادة قاعدة البيانات من خلال برامج التنقيب الخاصة بها، واستكمال عمليات المسح الجيولوجي وإعداد الخرائط التي تمت في العقود الماضية. ويتمثل ذلك في أعمال الحفر الاستكشافي الواسعة التي تنفذها معادن حالياً في مواقع المناجم التي

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 23-09-2007 العـــدد : 12778
الصفحـات : 59 المسلسل : 266

عبدالله الدباغ

تصل إلى حوالي 30 مليار ريال، حيث ستشتمل المدينة الصناعية التعدينية على منشآت صناعية مثل مصانع الأسمدة الفوسفاتية ومصافي الألومينا ومصاهر الألمنيوم ومحطة توليد الطاقة ومحطة تحلية المياه المالحة وميناء لتصدير المنتجات وقرية سكنية، ومنطقة للصناعات التحويلية للفوسفات والألمنيوم، وسوف يتم نقل خامات الفوسفات والبوكسايت بعد تصنيعها بصورة أولية من مراكز تعدينها في شمال ووسط المملكة إلى هذه المدينة بواسطة سكة حديد الشمال التي سوف يقوم بإنشائها وتشغيلها الشركة المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة.

ومن المتوقع أن تصبح المملكة قوة مهيمنة في مجال الأسمدة الفوسفاتية في العالم وجزءاً رئيساً في تنويع اقتصاد المملكة بعد الانتهاء من تشييد مجمعات الأسمدة والتي شرعت الشركة في توقيع عقودها خلال الفترة الماضية.

كما أن ستصبح المملكة من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للألمنيوم حيث تعتزم شركة (معادن) إنشاء مشروع إنتاج الألومنيوم لاستغلال احتياطي البوكسايت في منطقة الزبيرة تحفزها التكلفة المتدنية للوقود. وذلك لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل بمردود عال.

ويشمل المشروع إنشاء وتشغيل مصهر المنيوم بسعة إنتاجية تبلغ 0,62 (مليون طن في السنة) ومصفاة الومينا بسعة إنتاجية تبلغ 1,4 (مليون طن في السنة) بمنطقة رأس الزور في وسط الساحل الشرقي للمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى منجم البوكسايت في الزبيرة بوسط المنطقة الشمالية بالمملكة وبطاقة إنتاجية تبلغ 3,8 مليون طن في السنة.

وسيتم توفير الطاقة الكهربائية والبخار والمياه المحلاة لهذا المشروع عن طريق إنشاء محطة توليد كهربائي تبلغ طاقتها 1800 ميقاوات تشغل بالزيت بنفس المنطقة المذكورة. ويتوزع احتياطي بوكسايت الزبيرة على ثلاث قطاعات هي: القطاع الشمالي، القطاع الأوسط، والقطاع الجنوبي، وستتركز أعمال التعدين مبدئياً في المنطقة الجنوبية حيث تم تحديد 252 مليون طن من المعدن بنسبة 55,9٪ من أكسيد الألمنيوم ونسبة 10,05٪ من أكسيد السليكون.

وقد تم تحديد بدء تنفيذ هذا المشروع ليتزامن مع استكمال خط السكة الحديد الذي يربط موقع المنجم والمجمع الذي يضم المصفاة والمصهر حيث يعتبر تمديد خط السكة الحديد مشروعاً منفصلاً يضطلع به صندوق الاستثمارات العامة التابع لوزارة المالية.

وسيتم تشغيل منجم البوكسايت من قبل الكوادر الوطنية بالتعاون مع الخبراء الأجانب بموجب ترتيب مسبق.

وتسعى الشركة حسب الخطة الموضوعة لتشغيل مصفاة الألومينا بصفة مستمرة باستخدام خطي إنتاج منفصلين مبدئياً سعة كل منهما 700.000 طن/ السنة، وسيتم تشغيل خط ثالث بنفس السعة في حالة نجاح تشغيل المرحلة الأولى المشار إليها.

ولتقليل الخسائر التي قد تنجم عن توقيت استكمال خط السكة الحديد الذي يمتد إلى منجم البوكسايت فسوف يتم تشغيل المصفاة باستخدام بوكسايت مستورد من مورد معتمد، علماً بأن المصفاة قد صممت لتتسع لمعالجة البوكسايت المستورد وبوكسايت الزبيرة سواء بشكل منفصل أو معاً، على أن تتم عملية الترشيح باستخدام طريقة باير، كذلك يسمح تصميم المصفاة المحافظة على معدات التشغيل في حالة احتياط لضمان الحصول على تشغيل عالي الجودة.

وتم تجهيز مصهر الألمنيوم بعدد اثنين أو أكثر أفران حديثة للصهر وذات تقنية عالية وسيتم تلبية كافة متطلبات الألمنيوم من مصفاة الالومينا الخاصة بالمشروع، علماً بأن تقنية الصهر الرائدة التي تم اعتمادها قد أثبتت كفاءتها وملاءمتها للبيئة وقبولها بواسطة القطاعات الاستثمارية الدولية والمصرفية. وسيتم في المستقبل مضاعفة سعة الصهر وتزويد الصناعات الفرعية بالمعدن الساخن.

سيشمل المشروع كذلك إنشاء ميناء بمنطقة رأس الزور بهدف توريد البوكسايت ومعالجة المركبات الكيميائية والمواد الأخرى المطلوبة خلال مرحلتي تنفيذ وتشغيل المشروع، كما سيتسع الميناء لتصدير الألومينا والألومنيوم.

الميناء مصمم بحيث يجمع بين إنشاء جسر ومنصة على الرصيف تمتد منها قناة إلى المياه العميقة وذلك للاستخدام الأمثل في عمليات التوريد والتصدير، كما روعي في تصميم الميناء التوسعات المستقبلية في حركة توريد وتصدير احتياجات مشروع إنتاج الفوسفات الذي تشارك فيه (معادن) ضمن المشاريع الأخرى بالمنطقة. وسيخضع الميناء لإدارة مشروع الومنيوم الزبيرة وتشغيله بموجب تعاقد مع جهة متخصصة. ولضمان توفر جهات مورده وقنوات تصدير بديلة فانه يتوقع إعطاء أولوية قصوى لمد خط السكة الحديد الحالي من ميناءي الدمام والجبيل.

ولضمان مراعاة الحفاظ على البيئة فإن كافة مخططات المشروع أعدت وفقاً للمتطلبات البيئية المعتمدة لدى المملكة العربية السعودية والبنك الدولي.

ومن أجل إنجاح هذه المشروعات فقد وضعت الخطة لبناء سكة حديد ما بين منجم الجلاميد (الفوسفات) ومنطقة رأس الزور مارا بمنجم الزبيرة للبوكسيت وبإشراف صندوق الاستثمارات العامة (وزارة المالية) بالإضافة إلى استخدام سكة الحديد لنقل البضائع المتنوعة الأخرى.

وقد بدأ تجهيز الأعمال الهندسية الحقلية والردم والتسوية في منطقة رأس الزور خلال شهر أغسطس 2005م للقيام والبدء بأعمال الميناء والتشييد الكبيرة للمصانع خلال عام 2006م حيث عملية وضعت الخطة لتصدير فوسفات الأمونيوم الثنائي في منتصف 2009م.

وتسعى الشركة إلى استثمار خام المغنيزايت في منطقة حائل، وهو من المشاريع التي تساهم في تنوع النشاط التعديني لشركة معادن. وقد تم منح الشركة رخصة تعدين لهذه المنطقة التي تغطي مساحة 2,69 كيلومترا مربعا تشمل

تعمل بها وفي مناطق امتياز التعدين الممنوحة لها.

وتقوم شركة (معادن) بتركيز جهودها للمشاركة في النشاطات التعدينية وصناعة المعادن على مستوى العالم. وتنحصر هذه النظرة في وصف المنجزات حتى تاريخه وإعطاء شرح موجز لفلسفة الشركة لتطورها المستقبلي الجدير بالاهتمام. وتغطي خطة التنمية الثمانية الفترة من 2005م إلى 2009م وتهدف إلى توفير الفرص الوظيفية للمواطنين السعوديين خلال النمو الاقتصادي المستمر وإدخال الاستثمارات الجديدة والتعليم وتطوير كفاءات ومهارات القوى العاملة الوطنية، كما تتطابق أهداف معادن تماماً مع الأهداف الوطنية الاقتصادية الإستراتيجية.

وتمضي شركة معادن قدماً في تشييد المدينة التعدينية الصناعية برأس الزور شمال مدينة الجبيل الصناعية بالمنطقة الشرقية بتكلفة

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 23-09-2007 العـــدد : 12778
الصفحـات : 59 المسلسل : 266

راسب المغنيزايت بمنطقة ضرغط بمحافظة الغزالة.

وتبلغ احتياطيات راسب المغنيزايت في ضرغط 2,7 مليون طن ويضم أربعة أجسام خام مستقلة بيضاوية الشكل تبرز ضمن مسافة 300متر عن بعضها البعض.

ومن المقرر تنفيذ أعمال التعدين بطريقة الحفرة المفتوحة , حيث تقتصر المعالجة في الموقع على تكسير وغربلة الخام إلى فتات صخري بحجم 10 ملم لإزالة الجزء الأعظم من السيليكا غير المرغوب فيها.

وتتم المعالجة النهائية للخام في مصنع يتمتع بتقنية عالية للتحميص والحرق سيتم إنشاؤه في المنطقة الصناعية في المدينة المنورة. ويعتبر هذا المشروع من المشاريع طويلة الأمد حيث تكفي الاحتياطات الأساسية لتشغيل المنجم لأكثر من 20 سنة بمعدل إنتاج سنوي يبلغ حوالي 50,000 طن متري من مختلف منتجات المغنيزيا حيث سيتم إنتاج 30,000 طن في السنة من المغنيزيا الكاوية لاستخدامها في معالجة المياه والمحافظة على البيئة وفي بعض الصناعات المختلفة ومنها صناعة الأدوية؛ و20,000 طن في السنة من المغنيزايت الخامدة للاستخدام في سوق الحراريات العالمي.

كما تخطط الشركة لتطوير الكالولين بالمنطقة الوسطى لإمداد صناعة الأسمنت بأعلى درجات الألومينا..

ويتوقع أن ينتج المشروع 250,000 طن من البوكسايت بدرجة الأسمنت و50000 طن من الكالولين سنوياً، وتبلغ التكلفة الكلية للمشروع 12,3 مليون ريال.

ومن المخطط إقامة المشروع بالقرب من بلدة البعيثة بحيث يحتوي على كسارة رئيسية وعمليات تجميع الخام في أكوام وعمليات الخلط. وتشمل المعالجة المذكورة نوعاً من تكسير وطحن الخام في الماء أو بوسيلة هوائية لتخفيض حجمه إلى حالته الطبيعية، يلي ذلك تصنيفه وتجفيفه وربما يحتاج لعمليات الكلسنة حسب الاستخدام النهائي له.ومن المقرر بدء عمليات توريد المنتج من المشروع إلى مختلف مصانع الأسمنت بعد بدء عملية الإنتاج من المصنع وتقدر فترة إنشاء المصنع والبنية التحتية بمدة 22 أسبوع.

وتعضيدا لدور الصناعة أهمت الدول في توفير المدن الصناعية حيث أنشات هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية للإشراف على أعمال التشغيل والصيانة وتخصيص وتأجير الأراضي الصناعية وتجهيز مستندات التعاقد مع المدن الصناعية الجديدة أو إعادة تأهيل بعض مرافق المدن الصناعية الحالية.

وقال مصدر مسؤل بالهيئة في تصريحات لـ(الجزيرة) إن الاستثمار الصناعي هو مستقبل الأجيال في المملكة باعتبار أن النفط مخزون محدد بفترة زمنية وأن المياه نادرة بالمملكة لا تشجع على الاستثمار الزراعي، لذلك يجب أن تكون النظرة بعيدة المدى في إنشاء البنية التحتية اللازمة للصناعة، فمن واقع ما صرف سابقاً على تطوير المدن الصناعية التابعة لهيئة المدن الصناعية استثمر القطاع الخاص أمامه استثمارات تجاوزت (50) مليار ريال.

ومما لا شك فيه أن الاستثمارات الصناعية تضيف الكثير للدخل الوطني مما يستوجب تنميته وزيادته على مر الأيام.

وأكد أن الطموحات المستقبلية لتطوير المدن الصناعية هو أن يتولى القطاع الخاص زمام الأمور في تطوير وتشغيل وإدارة المدن الصناعية ومناطق التقنية وأن يعتبر المستثمرين مشاركة لاستثماراتهم في البنية التحتية للمدن الصناعية هدف وطني له أولوية لرفع عجلة التنمية الصناعية وخدمة الأجيال القادمة في مملكتنا الحبيبة.

ووصل إجمالي عدد المدن الصناعية في المملكة إلى 28 مدينة صناعية على مساحة 540 مليون م2 منها 8 مدن قائمة و6 تحت التطوير و14 مدينة أخرى تحتاج إلى تطوير عدد المدن الصناعية بالمملكة

موضحا أن الهيئة تقوم بإنجاز العديد من الأعمال المتعلقة بإعداد الخطة الإستراتيجية والخطة التشغيلية وإعداد اللوائح التنفيذية وأدلة الإجراءات المالية والإدارية ومتطلبات وشروط تطوير وترخيص المدن الصناعية ومناطق التقنية.

وتقوم حالياً بالإدارة اليومية للمدن الصناعية الحالية والإشراف على أعمال التشغيل والصيانة وتخصيص وتأجير الأراضي الصناعية وتجهيز مستندات التعاقد مع المدن الصناعية الجديدة أو إعادة تأهيل بعض مرافق المدن الصناعية الحالية.

وقد بلغت الأراضي الصناعية التي تم تطويرها حوالي 47 مليون م2 بتكاليف حوالي 2,2 مليار.. مؤكدا أن رؤيتها المستقبلية هي تطوير ما يقارب 30 مليون م2 كمدن صناعية وإقامة خمس مناطق صناعية خلال الخمس سنوات القادمة، وقد أعدت الهيئة خطتها المستقبلية في تطوير وإنشاء المدن الصناعية ومناطق التقنية خلال الفترة القادمة بإجمالي تكلفة تقدر بحوالي (2) مليار ريال في مناطق المملكة المختلفة، وتحاول تنفيذ هذه الخطة بمشاركة القطاع الخاص، موضحا إن من أهم أهداف الهيئة هو جلب وتوطين التقنية وتشجيع إنشاء مناطق التقنية، والهيئة لديها خطة واضحة لتشجيع إنشاء هذه المناطق، وقد أصدرت أول رخصة لمنطقة تقنية وصناعة المعلومات بالرياض تابعة للمؤسسة العامة للتقاعد، كما بدأت الهيئة بالفعل في تخطيط منطقة تقنية خاصة بالطاقة والبتروكيماويات المتطورة على مساحة 3,5 مليون م2 ضمن أراضي المدينة الصناعية الثانية بالدمام، وتم اختيار المخطط العام عن طريق مسابقة بين المكاتب الاستشارية المحلية خلال العام 1426هـ.

وتشير دراسة اقتصادية إلى أن حجم الاستثمار السنوي في القطاع الصناعي بمنطقة الخليج العربي تصل إلى 103 مليارات دولار، وساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10٪ وتشكل الاستثمارات الصناعية السعودية 70٪ من إجمالي الاستثمارات بالمنطقة، والتي تُقدر بحوالي 72 مليار دولار.